الوسط
يومية سياسية مستقلة
news@alwasatnews.com | alwasat.bahrain@gmail.com
العدد 5249 الجمعة 20 يناير 2017 الموافق 22 ربيع الآخر 1438هـ
Friday 20 January 2017, Issue No. 5249

5 % زيادة تقريباً عن الموازنة السابقة فقط

بن هندي: 15.6 مليوناً موازنة أمانة العاصمة لـ 2017 و2018... ونحو 25 مشروعاً معروضاً لـ «الخاص» لتطويرها

■ المنامة - صادق الحلواجي

□ صرح رئيس اللجنة المالية والقانونية بمجلس أمانة العاصمة، أحمد بن هندي لـ «الوسط» بأن «المجلس اطلع على مشروع الموازنة المقترحة من الأمانة للعامين 2017 و2018، والتي رفعت إلى وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني لإقرارها ورفعها للحكومة ضمن الموازنة العامة للوزارة»، مضيفاً أن «الموازنة المقترحة بلغت 15 مليوناً و672 ألفاً و860 ديناراً للعامين، وبزيادة طفيفة للمصروفات المتكررة تقدر بـ 5 في المئة فقط، أي بواقع (7 ملايين و836 ألفاً و430 ديناراً لكل عام)».

وأكد بن هندي أن «الموازنة تضمنت عجزاً مالياً بمبلغ كبير أيضاً، وهو أمر نتفهمه ونتمنى تجاوزه في ظل الظروف الاقتصادية والمالية التي تمر بها مملكة البحرين خلال الفترة الحالية»، مشيراً إلى أن «سد العجز وإيجاد الوفورات المالية لتغطية بعض الخدمات وتنفيذ بعض المشروعات أيضاً سيكون من خلال تعزيز إشراك القطاع الخاص سواء عن طريق الاستثمار أو الخصخصة لبعض الخدمات».

وفي التفاصيل، قال رئيس اللجنة المالية والقانونية أنه «وردنا مشروع الموازنة المقترحة للعامين 2017 و2018 من الجهاز التنفيذي في أمانة العاصمة، وقد قمنا بمراجعتها بشكل تفصيلي، ولم تجر عليها تعديلات جذرية باعتبار أن الموازنة المعروضة كانت تتعلق بالمصروفات المتكررة، في حين الممتلكات القديمة، ومشروعات أخرى المشروعات المقترحة، بحيث تطرح البلديات والتخطيط العمراني في بعض للقوانين والأنظمة المعمول بها».

أن موازنة المشروعات تكون منفصلة عنها وتوفرها الوزارة»، مشيراً إلى أن «دور القطاع الخاص في الموازنة الجديدة سيكون أكبر من خلال التوجه لخصخصة مجموعة من الخدمات من باب تقليل المصروفات عليها، باعتبار أن الموازنة تواجه عجزا».

وأضاف بن هندي أن «لدى أمانة العاصمة حزمة من المشروعات، وهي تبلغ نحو 25 مشروعا، منها مشروعات لتطوير وصيانة بعض الحدائق والمماشي والمتنزهات والسواحل، وأخرى لإنشاء حدائق ومتنزهات جديدة، وكذلك إنشاء مبنى مستقل يضم مجلس وأمانة العاصمة، بالإضافة دفع مشروع تطوير سوق المنامة المركزي وتكييفه وإعادة تهيئته، ومشروع المزاد العلني للسيارات المستعملة وغيرها من

أحمد بن هندي

تعود بالنفع والإيراد على أمانة العاصمة خاصة ومملكة البحرين عامة».

وأوضح رئيس اللجنة المالية والقانونية أن «توجهنا إلى إشراك القطاع الخاص بشكل محوري في تنفيذ المشروعات المقترحة، بحيث تطرح البلديات والتخطيط العمراني في بعض مشروعاتها، بحيث يتكفل المستثمر بكل أعمال إنشاء مشروع الحديقة أو المنتزه أو غيره وينتفع منه مقابل مبلغ شهري للوزارة أو الأمانة».

وذكر بن هندي أن «هناك الكثير من المشروعات التي من المفترض أن تكون حيوية ونوعية في نطاق محافظة العاصمة، ولاشك في أنها ستحظى بإقبال من جانب المستثمرين لوضع أموالهم فيها، وذلك من حيث الموقع والمساحة والتسهيلات، ونتمنى أن تأخذ طريقها من حيث الإجراءات لترى النور في القريب العاجل بالتنسيق مع أمانة العاصمة والوزارة»، مشيراً في الوقت ذاته إلى «تأكيد ولي العهد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة خلال الملتقى الحكومي الأخير بضرورة الدفع لإشراك الدور الخاص في المشروعات التنمية والتطويرية للحكومة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية».

وأكد رئيس اللجنة المالية والقانونية أن «لدينا حزمة من الأفكار والمقترحات التي نسعى لتطويرها على أرض الواقع، وأبوابنا مفتوحة لجميع المستثمرين والمواطنين للتقدم بأي مشروعات يرونها تصب في المصلحة العامة وتعود بالنفع على الاقتصاد الوطني لمملكة البحرين، بحيث يقدمون أفكارهم ومشروعاتهم لندعمها من جانبنا وفقاً

تشمل المزارع والمشروعات الاستثمارية والمصانع وبرك السباحة وقطاع الفندقة والسياحة

«البلديات»: فرض تعرفة على استخدام المياه الجوفية والأخرى «المعالجة»

■ الوسط - صادق الحلواجي

□ أفادت وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني، بأنها «بدأت في تنفيذ الإجراءات اللازمة لفرض تعرفة على استخدام المياه الجوفية في المشروعات الاستثمارية والمصانع وبرك السباحة وقطاع الفنادقة والسياحة، بحسب الإمكانات المتوافرة».

وذكرت الوزارة أيضاً أنها «تدرس حالياً إصدار قرار وزاري من شأنه فرض تعرفة على استهلاك مياه الصرف الصحي المعالجة المستخدمة في القطاع الزراعي تحديداً، وذلك بعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء مسبقاً».

وأوضحت أن «وكيل الزراعة والثروة البحرية الشيخ خليفة بن عيسى آل خليفة أصدر توصيات وخطابات إلى وزير شئون البلديات والتخطيط العمراني السابق جمعة الكعبي لعرض ومناقشة موضوع فرض التعرفة على استخدامات المياه الجوفية في اجتماعي مجلس الموارد المائية الأول والثاني، وتمت فعلاً مناقشة موضوع فرض التعرفة، وعلى هذا الأساس شرعت الوزارة في عمل الإجراءات اللازمة لفرض التعرفة».

وجاءت إجراءات الوزارة تنفيذاً لتوصيات ديوان الرقابة المالية والإدارية 2015 و2016، والتي ركزت على أنه يتعين على الوزارة الالتزام بأحكام المادة (11) من قانون تنظيم استعمال المياه الجوفية والقرارات المنظمة له، وذلك من خلال تفعيل قرار فرض التعرفة على استهلاك المياه الجوفية وفقاً لأحكام قرار وزير الأشغال والزراعة رقم (6) لسنة 1997 وتعديلاته،

286 مليون متر مكعب من المياه الجوفية استهلكت خلال نحو 10 أعوام

وذلك من خلال وضع الآليات والإجراءات المطلوبة وتوفير الموارد البشرية اللازمة. وإصدار قرار وزاري بفرض تعرفة على استهلاك مياه الصرف الصحي المعالجة بعد الحصول على موافقة مسبقة من مجلس الوزراء، وذلك التزاماً بأحكام المادة (11) من قانون تنظيم استعمال المياه الجوفية.

وقد لاحظ ديوان الرقابة المالية والإدارية عدم قيام الوزارة بفرض التعرفة على استهلاك المياه الجوفية على الرغم من أهميتها في الحد من استخدامها، ما يخالف أحكام المادة (11) من المرسوم بقانون رقم (12) لسنة 1980 بشأن تنظيم استعمال المياه الجوفية وتعديلاته (قانون تنظيم استعمال المياه الجوفية)، والتي تنص على أن: تفرض تعرفة على استهلاك المياه الجوفية ومياه الصرف الصحي المعالجة في الأغراض الزراعية يصدر بها قرار من وزير الأشغال والزراعة (آنذاك) بعد موافقة مجلس الوزراء، كما تفرض تعرفة تصاعدية على استخدامات المياه الجوفية في قطاعات الفندقة والسياحة والصناعة وتحلية المياه وبرك التأجير والمجمعات السكنية التي تستغل المياه من طبقة الدمام، وذلك وفقاً للفئات التي يصدر بها قرار من وزير الأشغال والزراعة بعد موافقة مجلس الوزراء.

واقتصرت القرارات الوزرية (قرار رقم 1 لسنة 1997 بشأن فرض تعرفة استهلاك المياه الجوفية من طبقة الدمام، والمعدل بالقرار رقم 3 لسنة 2000)، على فرض تعرفة على المياه الجوفية، فيما لم تقم الوزارة بإصدار قرار لفرض تعرفة على استهلاك مياه الصرف الصحي المعالجة على الرغم من تركيب عدادات في أغلب المزارع التي تم توصيل المياه المعالجة إليها. وقد أرجع المعنيون سبب ذلك إلى عدم توافر الموزانة الكافية والموارد البشرية اللازمة، الامر الذي يخالف أحكام المادة (11) من قانون تنظيم استعمال المياه الجوفية المشار إليها آنفاً، ولا يسعد على الحد من استهلاك المياه المعالجة في القطاع الزراعي، وقد بلغ إجمالي الكميات المستهلكة من تلك المياه خلال نحو 10 أعوام (2006 – 2015) نحو 286 مليون متر مكعب.